الاقتصاد والقانون: علاقة تنافر أم تجاذب؟

"Economics and Law: Relationship Repulsion or Attraction?"

غراس عبد الحكيم*

جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس، الجزائر

gherras.abdelhakim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/01 تاريخ القبول 11/ 06/ 2022 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

ينظر إلى علم الاقتصاد، عموما، على أنه علم من العلوم الاجتماعية، ومعنى ذلك أنه يتعلق بأحوال الأشخاص والمجتمعات، وبالتالي تتغير الحلول الاقتصادية بتغير أحوال هؤلاء الأشخاص وهذه المجتمعات، فما يصلح لشخص أو مجتمع ما، قد لا يصلح لشخص أو مجتمع آخر، وهنا يتقاطع علم الاقتصاد مع علم القانون، على اعتبار أن هذا الأخير علم اجتماعي بامتياز، يضع قواعد بغرض تنظيم المجتمع في شتى المجالات بما فيها المجال الاقتصادي.

ولا شك أن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتمثل في معرفة أوجه العلاقة بين العلمين سواء من حيث اللغة والمصطلحات التي يتميز بها كل واحد منهما أو من حيث الأدوات الخاصة بكل منهما في التحليل وقياس النتائج المحققة .

ذلك ما تحاول هذه الورقة الإجابة عنه، من خلال البحث في تطور العلاقة بين الاقتصاد والقانون (القسم الأول)، ثم محاولة البحث في التأثير البين للاقتصاد على بعض الفروع القانونية (القسم الثاني).

كلمات مفتاحية: ك. م.، ك. م.، ك. م.، ك. م.، ك. م.

Abstract:

Economics is, generally regarded as a social science. This means that it relates to the conditions of persons and societies. Thus, economic solutions change according to the changing conditions of these people and societies. What works for one person or society may not be suitable for another person or society. Here, the science of economics intersects with the science of law, given that the latter is a social science par excellence, which sets rules, to organize society in various fields, including the economic field.

Undoubtedly, the pivotal question that arises in this context is to know the aspects of the relationship between the two sciences, whether in terms of language and terminology that characterizes each one of them or in terms of the tools specific to each of them in the analysis and measurement of the achieved results.

That is what this paper attempts to answer, by researching the evolution of the relationship between economics and law (first section), and then trying to research the apparent impact of economics on some legal branches (second section).

Keywords: economics, law, economic analysis of law, economic law, legal and economic terms.

مقدمة

ينظر إلى علم الاقتصاد، عموما، على أنه علم من العلوم الاجتماعية، ومعنى ذلك أنه يتعلق بأحوال الأشخاص والمجتمعات، وبالتالي تتغير الحلول الاقتصادية بتغير أحوال هؤلاء الأشخاص وهذه المجتمعات، فما يصلح لشخص أو مجتمع ما، قد لا يصلح لشخص أو مجتمع آخر، وهنا يتقاطع علم الاقتصاد مع علم القانون، على اعتبار أن هذا الأخير علم اجتماعي بامتياز، يضع قواعد بغرض تنظيم المجتمع في شتى المجالات بما فيها المجال الاقتصادي.

إن دراسة علاقة الاقتصاد بالقانون تكتسي أهمية كبرى خاصة في ظل بروز مدارس فكرية تقوم بتحليل القانون بالاعتماد على أدوات وأساليب اقتصادية، وفي ظل تنامي دور القانون كأداة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ولا شك أن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتمثل في معرفة أوجه العلاقة بين العلمين سواء من حيث اللغة والمصطلحات التي يتميز بها كل واحد منهما أو من حيث الأدوات الخاصة بكل منهما في التحليل وقياس النتائج المحققة.

إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب اعتماد جانب موضوعي وآخر منهجي. فأما الجانب الموضوعي فيتمثل في البحث في تطور العلاقة بين الاقتصاد والقانون (القسم الأول)، ثم محاولة البحث في التأثير البين للاقتصاد على بعض الفروع القانونية (القسم الثاني).

وأما الجانب المنهجي، فيتمثل في الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه يناسب أكثر هذا النوع من المواضيع، مع اللجوء أحيانا إلى المنهج التحليلي.

إن موضوع العلاقة بين الاقتصاد والقانون لهو من الأهمية بمكان نظرا لأن الدراسة الاقتصادية لا تتم بمعزل عن العلوم الأخرى فهي ترتبط بفروع المعرفة إما لضرورة الاستفادة منها في البحث واستخلاص النتائج، وإما لتكاملها معها في فهم الواقع الذي يدور فيه البحث الاقتصادي بهدف تطويره أو بهدف حل مشاكله.

ومن هذا المنطلق، يرتبط علم الاقتصاد بعلم القانون، إذ يمثل هذا الأخير الإطار التنظيمي للجماعات البشرية، ونظرا لأهمية الجانب الاقتصادي في حياة الأفراد والمجتمعات، فقد وضعت تشريعات تنظم المعاملات الاقتصادية مثل القانون الاقتصادي، القانون التجاري، قانون الاستثمار، قانون المحروقات، القانون البنكي والقانون المالي وغيرها كثير، ولذلك فإن أي تصرف اقتصادي في المجتمع لا بد أن يراعي هذه القوانين، أي لا بد أن يكون

الاقتصادي (رجل الاقتصاد) على علم بها ليعمل في إطارها، وبالمقابل، لا بد للقانوني (رجل القانون) أو المشرع من معرفة اقتصادية علمية وواقعية لكي تأتي القوانين التي يضعها منسجمة مع الواقع الاقتصادي، ومسايرة لتطوره، ومن هنا نجد أن العلاقة وطيدة بين القانون والاقتصاد، ولذلك فليس من الغريب أن بظهر فرع قانوني جديد باسم القانون الاقتصادي يدرس القواعد القانونية الخاصة بالنشاط الاقتصادي[1].

المبحث الأول: تطور العلاقة بين الاقتصاد والقانون

يبدو أن علاقة الاقتصاد بالقانون علاقة وطيدة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتوجهات السياسية والإيديولوجية للدول وبمدى تدخلها في النشاط الاقتصادي بواسطة الأداة القانونية، أو بمدى اللجوء إلى الأدوات الاقتصادية لتحليل النصوص القانونية.

وهكذا اختلفت وتعددت الاتجاهات والمدارس الفكرية التي تناولت علاقة الاقتصاد بالقانون، فمن الفكر الليبرالي الحر القائم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي استبعاد ونبذ كل القواعد القانونية التي تحد من هذه الحرية، إلى الفكر الاشتراكي الذي يقوم على التدخل الكامل للدولة في هذا النشاط وبالتالي يدعو إلى مزيد من القواعد القانونية المكرسة لتدخلها ولتأطير القطاع الخاص، إلى الفكر الجزائري الذي اعتمد المقاربة الاشتراكية بعد الاستقلال ليتحول ابتداء من سنة 1989إلى المقاربة الليبرالية .

المطلب الأول: في الفقه الليبرالي والفقه الأنجلوساكسوني:

من المعلوم أن الأفكار ذات التوجه الليبرالي اعتمدت مقاربة قائمة على الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن المعلوم أن هذا التدخل يكون في شكل قواعد تصب في قوالب قانونية. ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى بعض هذه الأفكار، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: في الفقه الألماني والفقه الفرنسي:

لا يمكن الحديث عن علاقة الاقتصاد بالقانون في الفقه الرأسمالي من دون الإشارة إلى الفقه الألماني حيث تشير المؤلفات المتخصصة إلى أن التجربة الألمانية لاقتصاد الحرب العالمية الأولى أدت، من دون شك، إلى نمط لين ولكن قسري للتسيير المباشر للاقتصاد، وذلك تحث إدارة "وكالة مركزية للتموين" تابعة لوزارة الحرب، تسمى بالألمانية

[1] أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 21.

Kriegsrohstoffabteilung كان لها الفضل في إنقاذ المجهود الحربي الألماني من الكوارث و كان لها ، خاصة في السنوات الأخيرة من الحرب ، تأثير عميق على اقتصاد ألمانيا في زمن الحرب [1].

ولقد دفعت هذه التجربة بعض المسؤولين في ألمانيا، سنة 1918، على غرار راتهناو W.Rathenau للحديث عن اشتراكية الدولة بل وإلى مقارنة نفسه وزملائه الذين يحملون نفس أفكاره بالبلاشفة الروس [2]، وهو التفكير ذاته الذي كان سائدا آنذاك لدى القادة البلشفيين أنفسهم الذين كانوا يعتبرون التجربة الألمانية لاقتصاد الحرب نموذجا عمليا للتخطيط [3].

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الألماني شهد، بين سنتي 1914 و1918، بعضا من الخصائص التي اعتبرت لاحقا خصائص للاقتصاد السوفياتي، على غرار دورات الاستثمار المرتبطة بمشكلة الندرة التي اعتبرت محاولة لإنشاء المزارع الجماعية [4].

وهكذا تطورت علاقة الإدارة بالاقتصاد في تلك الحقبة وظهر فرع قانوني مستقل هو القانون الاقتصادي مما جعل البعض يعتبر أنه " في ظرف الحرب حقق القانون الإداري الاقتصادي(Wirtschaftsverwaltungsrecht) أول تطوراته الحقيقية" [5]

غير أن النظريات المبنية على علاقة الاقتصاد بالقانون يبدو أنها قد ظهرت وتبلورت في ألمانيا في عهد جمهورية "فايمار" La république de Weimar (وهو الاسم الذي يعطيه المؤرخون للنظام الألماني الذي أقيم من سنة 1919 إلى سنة 1933)، وهي نظريات فلسفية قائمة على أفكار فلسفية ألمانية، كنظرية الفيلسوف هيجل (Heigel) وسياسية أيضا، كانت تهدف إلى استقلال الاقتصاد عن السلطة السياسية، وبالتالي فإنها كانت نظريات ليبرالية.

إن جمهورية فايمار ستحدث منعرجا حاسما في تاريخ العلاقة بين الاقتصاد والقانون، حيث عرفت هذه المرحلة الانتقال من إيديولوجيا سياسية وقانونية ليبرالية إلى مفهوم جديد للدولة، يوفق بين مبدأ الحرية الاقتصادية للخواص مع مبدأ العدالة الاجتماعية.

---

[1] -G.D. Feldman, *Army, Industry and Labor in Germany1914-1918*, Princeton University Press. Princeton. 1966. p 45.

[2] W. Rathenau, *La Mécanisation du Monde*, traduction française par J. Vaillant, Aubier Montaigne, Paris, 1972.

[3] V.I. Lenine, « Sur l'infantilisme de Gauche », in Œuvres Complètes, Editions Sociales, Paris 1961, vol. 27, p.354.

[4] G.D. Feldman, *Army, Industry and Labor in Germany :1914-1918*. Op. cit. pp 45-50.

[5] Aurore Gaillet, «Le droit public allemand et la Première Guerre mondiale», Jus Politicum, n°15. [http://juspoliticum.com/article/Le-droit-public-allemand-et-la-Premiere-Guerre-mondiale-1067.html]. (Consulté le 19/04L2020).

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الدور البارز الذي لعبه الأستاذ يورغن هيدمان Jürgen Hedemann في وضع أسس هذه العلاقة سنة 1922، من خلال أعماله في معهد القانون في مدينة برلين، ومنه انتقل هذا

الفكر في البداية إلى إيطاليا ثم بلجيكا ثم فرنسا مع مؤلفين أمثال جورج فيدل Georges VEDEL وبيير ديفولفي Pierre DEVOLVE وغيرهما [1].

ومن جهته، تأثر الفكر الفرنسي بالمدرسة الألمانية ثم المدرسة السوفياتية. ونشير في هذا الصدد إلى مجموعة من الأساتذة الكبار الذين تطرقوا لعلاقة الاقتصاد بالقانون و منهم أستاذ القانون العام ديديي تروشي Didier truchet في مقاله بعنوان "تأملات في القانون الاقتصادي العام في القانون الفرنسي، " [2]، وكذلك المؤلفان لينوت ومستر Linotte(Didier) et Mestre(Achille) اللذان أصدرا كتابا مشتركا بعنوان "المرافق العامة والقانون العام الاقتصادي" [3]،

الفرع الثاني: في الفقه الأنجلوساكسوني

يبدو أن العلاقة بين القانون والاقتصاد بدت واضحة في هذا الفكر وذلك ابتداء من حوالي عام 1960، عندما نشر البريطاني رونالد كواس Ronald Coase (الذي حصل سنة 1991 على جائزة نوبل في الاقتصاد) "مشكلة التكلفة الاجتماعية" "The Problem of Social Cost."،سنة 1960 [4]، ولقد كتب كل من جوردون تولوك [5] Gordon Tullockوفريدريك هايك [6] Friedrich Hayek أيضًا في الموضوع ، لكن التوسع في المجال بدأ بورقة غاري بيكر [7] Gary Becker لعام 1968 عن الجريمة " paper on

---

[1] Jean-François Joye. Essai sur les mutations juridiques de l'action économique territoriale. Droit. Université de Savoie, 2000, (*cit*. p. 9) https://hal.univ-grenoble-alpes.fr/tel-01137454/document (Consulté le 10/04/2022).

[2] Didier Truchet, « Réflexions sur le droit économique public en droit français », Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger, 1980, no 4", pp. 1009-1042 (*cit*. p.1019).

[3] D.Linotte et A.Mestre, Services publics et droit public économique, Paris, Librairies techniques, 1982, 337 pages.p 36.

[4] Paul H. Rubin, "Law and Economics", https://www.econlib.org/library/Enc/LawandEconomics.html. (Consulté le 14/04/2021).

[5] كان الأمريكي غوردون تولوك (1922–2014) اقتصاديًا وأستاذًا للقانون والاقتصاد بجامعة جورج ميسون.

[6] كان هايك Hayek فيلسوفا وعالم اقتصاد نمساوي بريطاني (1899–1992)

[7] Gary Stainley Becker عالم اقتصاد وحائز على جائزة نوبل (سنة 1992) ولد في بوتسفيلي بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية (1930–2014)

crime "، حيث صاغ نظرية تعرف بالنظرية الاقتصادية للسلوك الإجرامي وهي تطبيق لنظرية الطلب الكلاسيكية الجديدة. وتقوم نظريته على فكرة

مفادها أن المجرمين المحتملين عقلانيون اقتصاديًا، ذلك أنهم يستجيبون بشكل كبير لتدابير الردع الواردة في القانون، يترتب عنها من آثار اجتماعية سيئة بالنسبة لهم. (5)

وفي عام 1972، نشر ريتشارد بوسنر [1] Richard Posner، الباحث في القانون والاقتصاد والمدافع الرئيسي عن النظرية الإيجابية للكفاءة، الطبعة الأولى من "التحليل الاقتصادي للقانون" Economic Analysis of Law وأسس "مجلة الدراسات القانونية" Journal of Legal Studies، وكلاهما حدثان مهمان في تكون مجال القانون والاقتصاد باعتباره مجالا علميا مزدهرا. وبالرغم من أن بوسنر اشتغل بالقضاء (كقاضي فيدرالي) إلا أنه ظل باحثًا غزير الإنتاج.

ومن العوامل المهمة التي أدت كذلك إلى انتشار الدراسات المتعلقة بعلاقة القانون بالاقتصاد في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، سلسلة من الندوات، ودورات القانون للاقتصاديين، ودورات الاقتصاد للمحامين، التي نظمها الأمريكي هنري مان Henry Manne [2].

المطلب الثاني: في الفقه السوفياتي

بعد ثورة أكتوبر سنة 1917، توسعت دائرة التدخل الإداري، الذي كان في البداية إيديولوجيا، حيث ثارت نقاشات قانونية حول علاقة القانون بالاقتصاد، وكان القانون المدني لسنة 1922 ينص على تعايش أشكال مختلفة للملكية (الملكية التابعة للدولة أو ملكية البلديات، التعاونيات بالإضافة إلى الملكية الخاصة).

ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى مجموعة من المؤلفين الذين تناولوا علاقة القانون بالاقتصاد بالدراسة ومنهم P.I. Stoutchka الذي طور نظريته حول قانون مزدوج، والتي تقوم على فكرة أن وجود قطاع خاص ضمن الاقتصاد يفترض وجود قانون مدني، بينما وجود قطاع عمومي اشتراكي، يعني وجود قانون إداري اقتصادي، غير أن هذين القطاعين الاقتصاديين ليسا متساويين (تطور العلاقات الاشتراكية سيؤدي إلى إضعاف الملكية

[1] ريتشارد بوسنر Richard Posner هو قاض، وعالم اقتصاد أمريكي ولد في مدينة نيويورك. كان قاضيا بمحكمة الاستئناف بالدائرة القضائية السابعة في ولاية شيكاغو الأمريكية بمن سنة 1981 إلى سنة 2017، وكبير المحاضرين في جامعة شيكاغو في كلية القانون (وهو من مواليد سنة 1939).

[2] هنري مان Henry G. Manne (ماي 1928–17 يناير 2015) كاتب وأكاديمي أمريكي ، يعتبر مؤسس نظام القانون والاقتصاد . كان عميدًا فخريًا لكلية الحقوق بجامعة جورج ميسون، بولاية فرجينيا الأمريكية.

الخاصة)، وبالتالي، لا يمكن وضع القانون المدني والقانون الإداري الاقتصادي على قدم المساواة، ذلك أن الأولوية ستعطى لا محالة لهذا الأخير باعتباره "نمطا لتنظيم العلاقات الاجتماعية"، أي لعلاقات إنتاج وتبادل يتم حمايتها لفائدة الطبقة المهيمنة، وينظم القانون الإداري الاقتصادي النشاط الاقتصادي الاشتراكي القائم على التخطيط. [1]

ويبدو أن بلورة نظرية ازدواجية القانون قد تمت بالتزامن مع نظرية قانون موحد للاقتصاد التي ارتبط اسمها، كذلك باسم باشوكانيسPachoukanis Evgueni، فبحسب هذا الأخير فإن العلاقات المتعلقة بتسيير الاقتصاد يجب أن تخضع لقانون واحد للاقتصاد وهذا مهما كان القطاع الذي تنشأ فيه، ولقد تم فعلا سنة 1933 اقتراح مشروع قانون اقتصادي للاتحاد السوفياتي غير أنه لم يحظ بالقبول [2] .

ولقد بين باشوكانيس أن العلاقات القانونية تبرز بوضح أكبر في القانون الخاص لأنها تكون حينئذ الأكثر قربا من العلاقات الاقتصادية" [3].

المطلب الثالث: في الفقه الجزائري

تزخر المكتبات الجزائرية بالعديد من المراجع والمصادر التي تناولت علاقة القانون بالاقتصاد منذ مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا، وهي تعكس مختلف التوجهات الاقتصادية والسياسية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال. ويمكن التمييز بين مرحلتين هامتين هما مرحلة ما قبل سنة 1989 ثم المرحلة التي تبدأ من هذا التاريخ.

الفرع الأول: المرحلة الأولى: من الاستقلال إلى غاية صدور دستور 1989.

منذ الاستقلال سنة 1962 وطيلة مدة ثلاثين سنة سواء بمناسبة اعتماد التسيير الذاتي سنة 1963 أو التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971، أو إعادة هيكلة هذه المؤسسات سنة 1980، اهتم رجال قانون جزائريون وفرنسيون بتوضيح وظائف الدولة الجزائرية في مختلف المجالات الاقتصادية، غير أن إطار النقاش كان محددا على المستوى الفقهي، بسبب الخيارات السياسية ومشروع المجتمع الذي تم اختياره، والذي كرسه دستور 1976 بشكل واضح، حيث ورد في هذا الأخير في مادته 27 ما يلي: "تعمل الدولة على تغيير علاقات الإنتاج، وتسيير الاقتصاد الوطني، وتضمن تنمية على أساس تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ" و :" تنظم

[1] Elvira Talapina. Contribution à la théorie du droit public économique par l'analyse comparative du droit français et du droit russe. Droit. Université de la Réunion, 2011.p127.
https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00867003/document . Consulté le 21/04/2020

[2] Idem

[3] Idem

الدولة الإنتاج وتحدد توزيع الدخل القومي، وتعتبر العنصر الأساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية"، ولا شك أن في هذه المادة تكريس لمفهوم "الأكثر دولة" [1] بل أن المرحلة كلها كانت تعبيرا عما اصطلح على تسميته بأسطورة "الكل دولة" [2].

والذين كتبوا في علاقة القانون بالاقتصادي في هذه المرحلة كثيرون منهم الجزائريون، ومنهم الفرنسيون، وسنشير لبعضهم فقط على سبيل المثال وفقا لترتيب زمني لكتاباتهم.

يمكن اعتبار الأستاذ فرونسوا بوريلا François Borella (الذي درّس كأستاذ في كلية الحقوق بجامعة الجزائر من 1962 إلى 1966) من الكتاب الفرنسيين الأوائل الذين كتبوا في هذا المجال، وذلك من خلال مجموعة من المقالات تحت عنوان "القانون العام الاقتصادي للجزائر" حيث بين أهمية القانون الاقتصادي ضمن التشريع الجزائري [3] ويليه من الفرنسيين الأستاذ جون لوي أوتان Jean-Louis Autin الذي حضر رسالة دكتوراه في القانون الاقتصادي الجزائري [4].

وأما من الكتاب الجزائريين فيمكن ذكر الأستاذين أحمد محيو ومحمد بجاوي اللذين كتبا في النظام الدولي الجديد حيث كتب الأول في علاقات النظام الاقتصادي الجديد والقانون الدولي [5]، بينما ألف الثاني كتابا تناول فيه الدور المحتمل للقانون في المجتمع الدولي ودعا إلى إقامة نظام قانوني اقتصادي دولي جديد [6].

ويمكن أيضا ذكر الأستاذ محمد بوسومح الذي ألف سنة 1982 كتابا باللغة الفرنسية تحت عنوان: "المؤسسة الاشتراكية في الجزائر" تناول فيه تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال [7].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: منذ صدور دستور 1989 إلى يومنا هذا.

[1] Amina Mernache. Le statut et le rôle de l'État algérien dans l'économie : rupture et continuité. Droit. Université Paris-Est, 2017. Français. P.35

[2] idem p. 41

[3] BORELLA : Le droit public économique de l'Algérie (2 parties). 729-853 1966, N. 4

[4] - Jean- Louis AUTIN « Le droit économique algérien, l'examen des institutions juridiques au service de la formation sociale », Grenoble : service de reproduction des thèses de l'université des sciences sociales de Grenoble, 1976.

[5] *Mahiou Ahmed*, Les implications du nouvel ordre économique et le droit international, in. *R.B.D.I 1976.2* - pp. 421 à 450.

[6] Mohammed Bedjaoui, Pour un nouvel ordre économique international : Nouveaux défis au droit international, UNESCO, 1979, 295 pages.

[7] Mohamed Boussoumah, L'entreprise socialiste en Algérie, Ed Economica, Paris 1982.

لقد عكست المراجع القانونية التي صدرت خلال هذه المرحلة الاتجاه الجديد للدولة الجزائرية نحو الليبرالية في المجال الاقتصادي ولذلك جاءت هذه المراجع متنوعة تنوع الحقل الاقتصادي، فنجد مثلا الأستاذ زوايمية الذي ألف وكتب في العديد من هذه المجالات وخصوصا الضبط الاقتصادي [1].

ونجد أيضا الأستاذ محفوظ لعشب الذي ألف كتابا تناول فيه النظرية العامة للقانون الاقتصادي وتطبيقاتها في الجزائر تحت عنوان "الوجيز في القانون الاقتصادي: النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر" ديوان المطبوعات الجامعية, 1993، 327 صفحة.

واستمر نفس الاتجاه الاقتصادي مع التعديلين الدستوريين الأساسيين [2] سنة 2016 و2020 حيث تضمنا مجموعة من المبادئ التي تؤكد على الدور الاقتصادي المهم للدولة في مجالات مختلفة منها حماية الملكية وضمان بيئة سليمة والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وضمان حرية التجارة والاستثمار والمقاولة، وغيرها، مما يمثل جزءا لا يتجزأ من العلاقة البينية المتينة التي تربط الاقتصاد بالقانون في الجزائر.

المبحث الثاني: التأثير البين للاقتصاد على بعض الفروع القانونية

تجدر الإشارة في البداية إلى وجود نوع من صعوبة البحث في الفروع القانونية ذات الطبيعة الاقتصادية وذلك بالنسبة للباحث ذي التكوين القانوني، نظرا لعدة اعتبارات منها على وجه الخصوص ما يلي:

أولا: يجب على الباحث أن يتناول هذه الفروع القانونية من خلال مقاربة قانونية، غير أن هذه الأخيرة تزداد صعوبتها عندما تتعلق بمجال لا يعرفه هذا الباحث ألا وهو المجال الاقتصادي، فهو باحث في القانون، ويجب عليه أن يستعمل مناهج ولغة قانونية، لكن في هذه الحالة فإن موضوع مقاربته هنا، ذو طبيعة اقتصادية.

ثانيا: كيف يمكن للباحث أن يتناول بالدراسة مسائل أو مواضيع اقتصادية لا تحظى بإجماع أهل اختصاصها أنفسهم، ذلك أن العديد من هذه المسائل كانت ولا تزال محل خلاف بين رجال الاقتصاد، ولذلك سيجد الباحث نفسه يتأرجح بين مفاهيم مختلفة، ولذلك أيضا نجد، على سبيل المثال، أن المشرع الجزائري تجنب إعطاء تعاريف

[1] Zouaimia Rachid : Droit de la régulation économique, éditions BERTI, Alger, 2008.

[2] – الدستور الصادر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 28 فبراير سنة *1989 (الجريدة الرسمية عدد 9 المؤرخة في 1 مارس 1989)*، والدستور الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996، (الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996).

للعديد منها مثلما فعل بخصوص الأعمال التجارية التي لم يعرفها وإنما أورد أنواعها فقط [1] ونفس الأمر فعله بالنسبة للاستثمار حيث اكتفى بذكر أصنافه [2].

إذا، فلا المقاربة سهلة على الباحث، ولا وجود لإجماع فقهاء الاقتصاد وفقهاء الفروع القانونية ذات الطبيعة الاقتصادية حول تعاريف ومفاهيم متعلقة باختصاصهم ييسر الأمر لهذا الباحث.

ولعل من الفروع القانونية التي يتجلى فيها تأثير الاقتصاد، أكثر من غيرها، القانون الاقتصادي وقانون الأعمال، فالأول يتعلق بالتحليل القانوني للاقتصاد وذلك في مقابل فرع اقتصادي حديث النشأة يسمى "اقتصاد القانون" الذي يدور موضوعه حول التحليل الاقتصادي للقانون، [3]، بينما يقوم قانون الأعمال بتوفير الأدوات القانونية للفاعلين الاقتصاديين لممارسة الأعمال.

المطلب الأول: القانون الاقتصادي:

يسمح القانون الاقتصادي بدراسة تداعيات التغيرات الاقتصادية على المسائل القانونية، وتتطلب دراسته اللجوء للقانون الخاص والقانون العام معا، مع رؤية وبعد اقتصاديين.

وتركز مجالات الدراسة في هذا الفرع القانوني على المسائل القانونية المتعلقة بالحياة الاقتصادية، ومنها على وجه الخصوص تلك المتعلقة بقانون المنافسة، قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الضبط الاقتصادي، قانون التوزيع، قانون العقود وقانون المؤسسة، وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التمييز بين "اقتصاد القانون" " Economie du droit" و"القانون الاقتصادي" "Droit économique " كما أشار إلى ذلك جيرار فرجات Gérard Farjat بقوله: يُجري اقتصاد القانون تحليلًا اقتصاديًا للقانون، بينما يركز القانون الاقتصادي على التحليل القانوني للاقتصاد، وفي هذا

---

[1] المادة 2 و3 و4 من القانون التجاري الجزائري الصادر بمقتضى الأمر رقم 75-59 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 (المعدل والمتمم).

[2] تنص المادة 2 من القانون رقم 16-09 الصادر بتاريخ 3 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار على ما يلي: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

1.اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الانتاج و/أو إعادة التأهيل.

2.المساهمة في رأسمال شركة"

[3] جلطي غالم، "القانون في عالم الاقتصاد: أهميته ودوره في ضبط السوق والنشاط الاقتصادي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، السنة 2022، ص ص 107-122، ص 114. عل الموقع التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/index.php/en/downArticle/9/18/1/181843 (تاريخ الزيارة 2022/03/18).

الصدد، يبدو أن الحوار بين القانون والاقتصاد غالبًا ما يُحبط بسبب سوء التفاهم بين فقهاء القانون والاقتصاديين: فبينما يقصد الفقهاء الاقتصاد بالمعنى الموضوعي، يفهمه الاقتصاديون بالمعنى التحليلي[1].

الفرع الأول: أصالة كل من علم الاقتصاد وعلم القانون

لا شك أن لكل علم أدواته الخاصة التي يستعملها في فهم المتغيرات التي يدرسها، وعلم الاقتصاد لا يشذ عن هذه القاعدة باعتبار أن له أدواته الخاصة في التحليل وقياس النتائج المحققة. ومن بين الأدوات التي يستعملها هذا العلم نذكر:

-مجموعة من المصطلحات تستعمل في لغة الاقتصاد مثل الميل الحدي للادخار، الميل الحدي للاستهلاك، المنفعة الحدية وغيرها.

-مجموعة من المصطلحات يستخدمها في التحليل الاقتصادي مثل الحاجيات، الوسائل، الندرة، المشكلة الاقتصادية، المنفعة، التكلفة وغيرها.

-الأدوات الرياضية أو الهندسية أو الإحصائية، والرسوم البيانية، وغيرها التي تساعد على فهم اتجاهات التغير في الظواهر الاقتصادية.

ومن جهته، يتميز علم القانون بمجموعة من الأدوات والمصطلحات، نذكر منها:

-مجموعة من المصطلحات مرتبطة بالأشخاص مثل، القاضي، المحامي، الموثق، الوصي، القيم، الجاني، المجني عليه...إلخ

-مجموعة من المصطلحات مرتبطة بالمحاكم مثل: الجلسة، المحاكمة، الحكم، القرار، الاستئناف، الطعن وغيرها.

-مجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسة مثل المنهج الوصفي، التحليلي، التاريخي والمقارن وغيرها.

-صياغة قانونية خاصة تتميز بوجود عناصر مثل: وجود المخاطب بالحكم القانوني أو ما يسمى بالفاعل القانوني، استعمال صيغة المفرد إلا نادرا، استعمال أداة التنكير، واستعمال اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية بنص الدستور، بالإضافة إلى استخدام المصطلحات المحايدة من حيث الجنس، وغيرها مما يميز الصياغة القانونية عن الصياغة الاقتصادية وغيرها من الصياغات الخاصة بالعلوم الأخرى.

[1]Thierry Kirat, Laurent Vidal. Thierry Kirat, Laurent Vidal. "Le droit et L'économie : Étude critique des relations entre les deux disciplines et ébauches de perspectives renouvelées". 2005. ffhalshs-00004883. P 2. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00004883/document (Consulté le 23/03/2022)

وهكذا فإن لكل علم لغته التي تنقل معارفه، ذلك أن لغة التخصص ناقلة للمعارف المتخصصة، واللغة الاقتصادية لغة متخصصة وتقنية تعتمد على الأرقام والإحصائيات والتقارير والبيانات وتستعمل مصطلحات خاصة .[1]

ومن جهتها تعتبر اللغة القانونية لغة متخصصة مستقاة من القانون كعلم نظري وكنشاط تطبيقي، فهي تترجم الأحكام القانونية والوقائع القانونية بلغة محددة خاصة بهذا العلم [2].

الفرع الثاني: بعض نتائج العلاقة بين القانون والاقتصاد

بالإضافة إلى ما ورد في المبحث الأول بخصوص العلاقة التاريخية بين القانون والاقتصاد، وبالرغم من أن لكل علم منهما أدواته وأساليبه الخاصة، فلقد تمخضت عن العلاقة بينهما مجموعة من المسائل نوجز بعضا منها فيما يلي:

- **التكلفة الاقتصادية للعقد.**

ترمي دراسة التكلفة الاقتصادية للعقد أو دراسة التأثير الاقتصادي للعقد إلى التقليص من التكاليف والتصدي للمؤثرات الخارجية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية العقد في القانون شهدت تحولات هامة بفعل تأثير التحديات الاقتصادية المختلفة التي زعزعت المفاهيم التقليدية للعقد التي اعتاد عليها الفكر القانوني [4].

ولقد أصبح من المهم إجراء دراسة التأثير الاقتصادي للقواعد القانونية التي تتعلق بالجانب الاقتصادي مثل قانون الضرائب، قانون المناجم، قانون المحروقات، قانون المالية وقانون الاستثمار وغيرهما [1].

---

[1] بوحالة ياسمين، "ماهية اللغة الاقتصادية وتدريسها في المدرسة العليا للاقتصاد الرقمي"، مجلة "المدبر" Le Manager، المجلد 7، العدد ، 2020، ص ص 05-11، ص ص 7-8. على موقع:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/451/7/1/142838 (تاريخ الزيارة 2022/03/22)

[2] – حزام فتيحة، منهجية البحث العلمي: الصياغة القانونية، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، ط 1، قسنطينة، الجزائر 2022، ص13.

[3] سارة عبد الصمد، "التحليل الاقتصادي للعقد-دراسة مقارنة"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، الرباط، المغرب، 2020عدد 28 سنة 2019، ص 4،

[4] بوراس لطيفة، نظرية العقد في مواجهة التحديات الاقتصادية، مجلة بحوث، الجزء الأول، العدد 14، 2020،ص ص 10-19 ص 6. على موقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/251/14/1/132866 (تاريخ الزيارة: 2022/03/21).

- **المسؤولية التقصيرية كنموذج قابل لأن يخضع لنماذج التحليل الاقتصادي.**

حيث تساعد نماذج التحليل الاقتصادي على تقدير التعويض عن الضرر الناجم عن المسؤولية التقصيرية خاصة في ظل نظام اقتصادي غير مستقر متسم خصوصا بانخفاض قيمة العملة بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وهو الأمر الذي يثير مشكلة اختلاف القيمة الاسمية للنقد عن قيمته الاقتصادية ويؤثر بالتالي على وقت تقدير التعويض.

- **الضبط الاقتصادي.**

إن أصل مصطلح الضبط اقتصادي أنجلوساكسوني، حيث تطور في البلدان الأنجلوساكسونية، وهو يعني تدخل الهيئات العامة خاصة الفدرالية منها لمراقبة بعض الأنشطة الاقتصادية من أجل تصحيح الاختلالات التي تمس السوق، مثل الاحتكارات في الولايات المتحدة الأمريكية [2]، وأصبح الضبط الاقتصادي من المسائل المهمة في القانون الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بضبط المنافسة لتحقيق التوازن للسوق.

المطلب الثاني: قانون الأعمال

يضم قانون الأعمال بشكل كبير أو في جزئه الأكبر شعبة تدرس عادة تحت اسم القانون التجاري، ولذلك فإن العديد من المؤلفات التي تتضمن مواضيع متشابهة تعنون تارة بعبارة "القانون التجاري" وطورا بعبارة "قانون الأعمال" أو بالاثنين معا، أو بغيرهما من العناوين.

ويمكن تعريف قانون الأعمال بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على المؤسسات عموما. و"المؤسسة" مصطلح اقتصادي قد يعني كل هيئة منظمة تمارس نشاطا اقتصاديا للإنتاج، التوزيع أو تقديم الخدمات، وبالتالي فإن قانون الأعمال يمكن أن يكون مرادفا لقانون المؤسسة.

---

[1] غراس عبد الحكيم، "تأثير قانون الاستثمار 16 -09 على استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي -الحصيلة الأولية والآفاق"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السباع، العدد 1، جوان 2021، ص ص 228-240.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/547/7/1/154784 (تاريخ الزيارة 2022/03/19).

[2] بري نور الدين، "محاضرات في قانون الضبط الاقتصادي"، محاضرات على الخط موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون الأعمال، قسم قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، السنة الجامعية 2016/2015، ص 4، على موقع: droit06_m2lessons-dabt_i9tisadi.pdf (تاريخ الزيارة 25/ 03/ 2022).

الفرع الأول: "الأعمال" مصطلح اقتصادي بامتياز

يثير مصطلح الأعمال إشكالا بخصوص تحديد معناه ثم محتواه.

فأما من حيث المعنى فإن مصطلح "العمل" الذي يقابله باللغة الفرنسية "affaire" [1] وهو مفرد "الأعمال"، قد يتعلق بالتجارة فنتحدث حينها عن الأعمال التجارية، وفي هذا الصدد نرجع إلى تحديد الأعمال التجارية في القانون التجاري، وقد يتعلق بالاستثمار وحينئذ يتعلق الأمر بكل تصرف يكون موضوعه توظيف المال بغية تحقيق عائد، وقد يكون تصرفا مدنيا في شكل مشروع حرفي أو تعاوني أو غيره. وفي جل الأحوال فإن معنى الأعمال ينصرف إلى الأعمال الاقتصادية.

وأما من حيث المحتوى فإن تحديد مكونات هذا القانون هو من الصعوبة بمكان لأنه يصعب مثلا تحديد الأعمال التجارية نظرا لتعددها وتنوع مجالاتها، وهي مقسمة في القانون التجاري الجزائري إلى أعمال تجارية بحسب الموضوع، وبحسب الشكل ثم بالتبعية،

وأما بالنسبة للأعمال الاستثمارية، فإنها بدورها متعددة ومتنوعة وتحديد معنى الاستثمار لا يلقى إجماعا من طرف الاقتصاديين أنفسهم، وإذا سلمنا جدلا بأنه (أي الاستثمار) يعني "كل توظيف للمال لمدة زمنية معينة بغية تحقيق عائد مع تحمل المخاطر" فإن حصر مضمونه يعتبر صعبا إن لم يكن مستحيلا خاصة في ظل تنوع وتجدد الاستثمارات بشتى أنواعها وأشكالها.

وهكذا نلاحظ أن تحديد مضمون الأعمال هو من الصعوبة بمكان لأنه إذا كان تحديد الأعمال التجارية لوحدها أمرا صعبا نظرا لتنوعها وتعددها وتجددها المستمر، ولم يحسم فيها لا المشرع ولا الفقه حيث يقول فقهاء هذا الفرع القانوني أن قائمة الأعمال التجارية بحسب موضوعها، والتي وردت ضمن المادة 2 من القانون التجاري الجزائري جاءت على سبيل المثال لا الحصر (...) فكيف السبيل إذًا إلى تحديد مفهوم الأعمال بصفة دقيقة وهي تتضمن إلى جانب الأعمال التجارية، أعمالا مرتبطة بالاستثمار، الملكية الفكرية والصناعية، الضرائب، المالية، المنافسة والتسيير وغيرها، ومع ذلك تربط الأعمال والقانون علاقة متينة نلخصها في ما يلي:

الفرع الثاني: علاقة القانون بالأعمال

[1] يعرف المعجم الفرنسي لاروس Larousse هذا المصطلح بأنه: "مجموع النشاطات الاقتصادية والمالية" *"Ensemble des activités économiques et financières"* أو "هو مجموع المصالح المادية والمالية للفرد والمشاكل التي تطرحها إدارة ممتلكاته"
"*Ensemble des intérêts matériels et financiers d'un particulier et des problèmes posés par la gestion de ses biens*"
https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/affaire/1388 (Consulté le 20/04/2022).

من المعلوم أن القانون عبارة عن مجموعة من القواعد الهادفة إلى تنظيم المجتمع، وأن عملية التنظيم هذه تنصرف إلى مجالات مختلفة ومن ضمنها مجال الأعمال، ولذلك وجد فرع قانوني يسمى قانون الأعمال يتضمن مجموعة من القواعد المطبقة على الفاعلين، وعلى نشاطات وهياكل عالم الأعمال، بل وعلى كل الفاعلين في الحياة الاقتصادية [1].

وتتسم الأعمال بمجموعة من الخصائص التي لا بد أن يراعيها القانون ومنها: السرعة، الثقة، المرونة والأمن، كما تتسم بارتباطها الوثيق بمجالات أخرى لا تقل أهمية مثل البيئة، الصحة والتحولات التكنولوجية، وهي مجالات يجب أن يأخذها القانون بعين الاعتبار.

وهكذا تحتاج الأعمال إلى القانون الذي يتدخل أولا لإقرار الحد الأدنى من النظام والثقة والائتمان بين رجال الأعمال في علاقاتهم فيما بينهم ومع الغير، ثم يتدخل في مرحلة ثانية لتوفير مناخ ملائم لممارسة الأعمال، وإلا تضررت هذه الأخيرة.

ولذلك، يعتبر القانون أداة مهمة، أصبح مجال الأعمال يهتم بها ويعتبرها وسيلة للحد من المخاطر التي تعترض سبيل الأعمال، خاصة القانونية منها، وتلك التي لا يد لرجل الأعمال فيها، وكلما وفق في ذلك، توفر مناخ الأعمال المناسب، والعكس صحيح.

خاتمة

وهكذا نلاحظ أن العلاقة البينية التي حدثت بين التخصصات المختلفة، مثل الاقتصاد والقانون، أصبحت شرطًا ضروريًا للفهم الجيد للعديد من المسائل المتعلقة بها.

وبالرغم من أن لكل من علم الاقتصاد وعلم القانون أدواته ومناهجه ولغته أيضا، فإن التطورات الحاصلة على مستوى هذين العلمين ومحيطهما دفعت إلى التجاذب بينهما عوض التنافر.

ومهما كان النموذج الاقتصادي المعتمد، لا يستطيع الاقتصاد أبدا، ولو كان أقصى ليبراليا، أن يستغني عن القانون، إذ لا بد له من قانون يضمن حسن سيره" [2].

[1] Claire Humann, Fiches de droit des affaires, 3ème édition, Editions Ellipses, 2019, p 5, 7.

[2] Jean-Baptiste Racine, Le droit économique au XXI siècle-Notions et enjeux, éd L.G.D.J, 1ère édition 2020, 726 pages. P10. "*En toute hypothèse, quel que soit le modèle économique adopté, l'économie ne peut jamais se passer de droit. Même dans une économie au libéralisme le plus poussé, il faut encore du droit pour en assurer le bon fonctionnement*".

ولا بد للقانون أن يتضمن قواعد ذات طبيعة اقتصادية لأنه يسعى إلى تنظيم كل نواحي المجتمع بما فيها الجانب الاقتصادي، حيث يجب عليه أن يوفر الشروط اللازمة للنشاط الاقتصادي بما يحقق التنمية المنشودة.

ولعل من الأمثلة الواضحة عن علاقة الاقتصاد بالقانون "التحليل الاقتصادي للقانون" كفرع اقتصادي يكمن في استخدام الأدوات والمعايير التي يعتمد عليها الاقتصاديون من أجل دراسة المسائل المتعلقة بالمجال القانوني، كما أنه يتعلق بتحليل الطريقة التي يفهم بها الأعوان الاقتصاديون البيئة القانونية، من أجل فهم ظهور القواعد القانونية وتقييم مدى ملاءمتها [1].

ومن الأمثلة البينة عن علاقة القانون بالاقتصاد وجود القانون الاقتصادي وقانون الأعمال كفروع قانونية ذات تتناول بالدراسة مواضيع مختلفة ذات طبيعة اقتصادية.

لقد مرت العلاقة بين القانون والاقتصاد على مدى القرون الثلاثة الماضية من خلال مراحل متتالية من التشابك، ثم العداء أو الجهل المتبادل وأخيراً المصلحة المتبادلة [2].

إن الاقتصاد لا يمكنه أن يحقق أهدافه دون أن تترجم هذه الأخيرة في قوالب قانونية، ولذلك أصبحت العديد من المسائل مثل المخاطر القانونية المرتبطة بجودة النصوص القانونية، وما تحققه من خطر قانوني، جزءا لا يتجزأ من المخاطر التي تعترض تنفيذ وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

واستنادا على ما سبق، ومن أجل تدعيم العلاقة بين العلمين، يستحسن القيام ببعض الإجراءات، ومنها على وجه الخصوص ما يلي:

-ضرورة صياغة ووضع تشريعات جيدة تتواكب مع الرؤى الاقتصادية الحديثة القائمة على المنافسة.

-ضرورة القيام بدراسة للتأثير الاقتصادي للقواعد القانونية المختلفة.

-ترقية البحث في مجال التحليل الاقتصادي للقانون لكي يستفيد منها رجال الاقتصاد ورجال القانون معا، وذلك تحقيقا للفعالية الاقتصادية.

-أهمية تطوير الجهاز القضائي خاصة عن طريق تكوين القضاة في علم الاقتصاد، من خلال وضع وتدعيم برامج تدريسية على مستوى المعهد العالي للقضاء أو من خلال التكوين المستمر.

---

[1] Gabuthy, Yannick. « Analyse économique du droit : présentation générale », *Économie & prévision*, vol. 202-203, no. 1-2, 2013, pp. I-VIII. P I. "*L'analyse économique du droit consiste à utiliser les outils et critères de jugement des économistes afin d'étudier des questions relevant de la sphère juridique. Il s'agit d'analyser la manière dont les agents économiques appréhendent l'environnement juridique, afin de comprendre l'émergence des règles de droit et d'évaluer leur pertinence*"

[2] Oppetit, Bruno. « Chapitre 1 - Droit et économie », Droit et modernité, sous la direction de : Oppetit, Bruno. Presses Universitaires de France, 1998, pp. 169-181. P 169.

« Les rapports du droit et de l'économie sont passés au cours des trois derniers siècles par des phases successives d'imbrication, puis d'antagonisme ou d'ignorance mutuelle et enfin d'intérêt réciproque »

– برمجة مقياسي القانون الاقتصادي وقانون الأعمال ضمن التخصصات الاقتصادية المدرسة على مستوى المعاهد والجامعات.

–تكوين البرلمانيين في المسائل القانونية والاقتصادية معا.

–التنظيم الدوري للملتقيات والأيام الدراسية الوطنية والدولية التي تتطرق للعلاقة البينية التي تجمع الاقتصاد بالقانون.

.

إن العلاقة بين القانون والاقتصاد يمكن أن تنجم عنها تحالفات قائمة على الاستفادة المتبادلة والحوار، وهو ما يستدعي بإلحاح وأكثر مما مضى، عملا متعدد التخصصات pluridisciplinaire بين رجال الاقتصاد ورجال القانون [1].

قائمة المراجع والمصادر

أولا: باللغة العربية:

– حزام فتيحة، منهجية البحث العلمي: الصياغة القانونية، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، ط 1، قسنطينة، الجزائر 2022.

–أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

–بري نور الدين، "محاضرات في قانون الضبط الاقتصادي"، محاضرات على الخط موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون الأعمال، قسم قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، السنة الجامعية 2016/2015، على موقع:droit06_m2lessons-dabt_i9tisadi.pdf (تاريخ الزيارة 25/ 2022/03).

–بوحالة ياسمين، "ماهية اللغة الاقتصادية وتدريسها في المدرسة العليا للاقتصاد الرقمي"، مجلة "المدبر" Le Manager، المجلد 7، العدد ، 2020، ص ص 05-11، على موقع:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/451/7/1/142838 (تاريخ الزيارة 2022/03/22)

–بوراس لطيفة، نظرية العقد في مواجهة التحديات الاقتصادية، مجلة بحوث، الجزء الأول، العدد 14، 2020، ص ص 10-19. على موقع:

[1] Kirat, Thierry. « Economie et droit. De l'analyse économique du droit à de nouvelles alliances ? », *Revue économique*, vol. 49, no. 4, 1998, pp. 1057-1087.pp 1082-1083.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/251/14/1/132866 (تاريخ الزيارة: 2022/03/21).

-جلطي غالم، "القانون في عالم الاقتصاد: أهميته ودوره في ضبط السوق والنشاط الاقتصادي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، السنة 2022، ص ص 107-122، على الموقع التالي: https://www.asjp.cerist.dz/index.php/en/downArticle/9/18/1/181843 (تاريخ الزيارة 2022/03/18).

- سارة عبد الصمد، "التحليل الاقتصادي للعقد-دراسة مقارنة"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، الرباط، المغرب، 2020عدد 28 سنة 2019.

- غراس عبد الحكيم، "تأثير قانون الاستثمار 16 -09 على استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي -الحصيلة الأولية والآفاق"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السباع، العدد 1، جوان 2021، ص ص 228-240. على موقع https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/547/7/1/154784 (تاريخ الزيارة: 2022/03/19)

ثانيا: باللغة الفرنسية والانجليزية:

- Jean- Louis AUTIN « Le droit économique algérien, l'examen des institutions juridiques au service de la formation sociale », Grenoble : service de reproduction des thèses de l'université des sciences sociales de Grenoble, 1976.

-Mohammed Bedjaoui, Pour un nouvel ordre économique international : Nouveaux défis au droit international,

UNESCO, 1979, 295 pages.

- BORELLA : Le droit public économique de l'Algérie (2 parties). 729-853 1966, N. 4

- Mohamed Boussoumah, L'entreprise socialiste en Algérie, Ed Economica, Paris. 1982.

-G.D. Feldman, *Army, Industry and Labor in Germany1914-1918*, Princeton University Press. Princeton. 1966..

- Gabuthy, Yannick. « Analyse économique du droit : présentation générale », *Économie & prévision*, vol. 202-203, no. 1-2, 2013, pp. I-VIII.

- Claire Humann, Fiches de droit des affaires, 3ème édition, Editions Ellipses, 2019.

-Kirat, Thierry. « Economie et droit. De l'analyse économique du droit à de nouvelles alliances ? », *Revue économique*, vol. 49, no. 4, 1998, pp. 1057-1087.

- V.I. Lenine, « Sur l'infantilisme de Gauche », in Œuvres Complètes, Editions Sociales, Paris 1961, vol. 27.

- Oppetit, Bruno. « Chapitre 1 - Droit et économie », Droit et modernité, sous la direction de : Oppetit, Bruno. Presses Universitaires de France, 1998, pp. 169-181.

- W. Rathenau, *La Mécanisation du Monde*, traduction française par J. Vaillant, Aubier Montaigne, Paris, 1972

-Aurore Gaillet, «Le droit public allemand et la Première Guerre mondiale», Jus Politicum, n°15. [http://juspoliticum.com/article/Le-droit-public-allemand-et-la-Premiere-Guerre-mondiale-1067.html]. (Consulté le 19/04L2020).

-Jean-François Joye. Essai sur les mutations juridiques de l'action économique territoriale. Droit. Université de Savoie, 2000, (*cit.* p. 9) https://hal.univ-grenoble-alpes.fr/tel-01137454/document (Consulté le 10/04/2022).

-Thierry Kirat, Laurent Vidal. Le droit et L'économie : Étude critique des relations entre les deux disciplines et ébauches de perspectives renouvelées. 2005. ffhalshs-00004883. . https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00004883/document (Consulté le 23/03/2022)

-Larousse https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/affaire/1388 (Consulté le 20/04/2022).

-D.Linotte et A.Mestre, Services publics et droit public économique, Paris, Librairies techniques, 1982, 337 pages.

-*Mahiou Ahmed*, Les implications du nouvel ordre économique et le droit international, in. *R.B.D.I 1976.II.*

- Amina Mernache. Le statut et le rôle de l'État algérien dans l'économie : rupture et continuité. Droit. Université Paris-Est, 2017.

-Jean-Baptiste Racine, Le droit économique au XXI siècle-Notions et enjeux, éd L.G.D.J, 1ère édition 2020, 726 pages.

- Paul H. Rubin, "Law and Economics", https://www.econlib.org/library/Enc/LawandEconomics.html. (Consulté le 14/04/2021).

-Elvira Talapina. Contribution à la théorie du droit public économique par l'analyse comparative du droit français et du droit russe. Droit. Université de la Réunion, 2011. https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00867003/document . (Consulté le 21/04/2020).

-Didier Truchet, « Réflexions sur le droit économique public en droit français », Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger, 1980, no 4", pp. 1009-1042.

-Zouaimia Rachid : Droit de la régulation économique, éditions BERTI, Alger, 2008.